



زمن تنظيم رأس الأنهى

الكاتب: د. سعد الله زارعي

المترجم: محمد إبراهيم الكاوري

إنّ مصادقة الكنيست الصهيوني ما هي إلا محاولة لتنفيذ نيّة عَجَزَ عن تحقيقها الصهاينة حتّى الآن، فقبلَ هذا كان بعضُ المسؤولين في حزب الليكود الحاكم قد قال: إنّنا ومنذ أن تأسّس هذا الكيان عام ١٩٤٨، أهملنا الطردَ الكامل للفلسطينيين، فكانت النتيجة صراعاً بين اليهود وغيرهم في فلسطين استمرَّ ٧٠ عاماً؛ ولذا، ومن أجل أن ننهي أيّ حوارٍ يكون أحدُ طرفيه فلسطينياً، يجب تهويد الأراضي الفلسطينية بكاملها.

تحملُ هذه السياسات أفكاراً عنصريّةً من جهة، ونوعاً من السداجة من جهةٍ أخرى. وفي هذا الصدد، هنالك أمورٌ يجدر التطرّق إليها:

١- بناءً على تصويتٍ أُجريَ يوم الأربعاء ١٩/يوليو ٢٠١٨م، تمّت الموافقة وبأغلبيةٍ هشةٍ بـ ٦٣ صوتاً ومعارضةٍ ٥٥ صوتاً، على قانونٍ أُطلقَ عليه "قانون الدولة اليهوديّة في إسرائيل" وطبقاً لبنوده، فإنّه



يجب أن يتعرَّضَ المواطنون غير اليهود، الذين يعيشون في أراضي عام ١٩٤٨م والتي تشكّل ٨٧ % من أراضي فلسطين، إلى مضايقاتٍ وضغوطٍ شديدة، وبشكلٍ تدريجي ودائم لإرغامهم على ترك موطن آبائهم وأجدادهم. وحسب الخطة، يجبُ ضمان هوية فلسطين اليهودية الى الأبد، وينبغي أن لا يلوّث أيُّ شيءٍ هذه الهوية، وأنَّ أرض فلسطين هي الوطن القومي لليهود .

كما يحقّ لكلِّ يهودي في العالم الهجرة إلى فلسطين؛ ليصبح بشكلٍ تلقائي وقانوني مواطناً اسرائيلياً .
ويؤكّد خلودَ يهوديةِ دولةِ إسرائيل إلى أبدِ الدهر نشيدها الوطني وعلّمها، وسيكون الخلطُ بين الرموز العربية واليهودية معارضاً للقانون .

وتعكس أحكام هذا القانون الطبيعة العدوانية لإسرائيل من جهة، وعنصريتها من جهةٍ أخرى.

والواقع هو أنّ هذا القانون ينصّ على أنّ فلسطينيي أراضي ١٩٤٨م، وحتى الفلسطينيين الذين يسكنون في الأراضي المحتلة، وهم المواطنون العرب الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، لا يتمتعون



بالحقوق التي يتمتع بها اليهود. والمثير للدهشة هو بلاهة الإسرائيليين؛ لأنّ عدد السكّان العرب الإسرائيليين يتجاوز المليون والنصف، أي ما يعادل ٢٥٪ من عدد سكان ١٩٤٨ م، ولا يمكن طرد هؤلاء من منازلهم في هذه الظروف الراهنة، حتّى وإن كان بشكلٍ تدريجي، أو حرمانهم من حقوق المواطنة.

٢- لقد تمّت الموافقة على هذا القانون من قبل مجلس النواب في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٤ م، بأغلبية ٦٢ صوتاً من أصل ١٢٠ صوتاً، وقد رفضَ ٥٥ نائباً الموافقة عليه. ويبدو أنّه تمّ إسكاتُ هذا القانون خلال هذه السنوات الأربع، والآن تمّت الموافقة عليه عن طريق التلاعب ببعض ألفاظ البيان وتليينها. وهنا من الضروري الإشارة إلى نقطتين:

النقطة الأولى: أنّ الكيان الصهيوني الماكر والمحتال، كما عهدناه، يتّبع سياسة ((إلکم لکمةً واحدة واستتر حتّى تحين الفرصة من جديد للکمة أُخرى))، وعلى سبيل المثال، نسمع حالياً أنّ رئيس الكيان الغاصب، وبعض أعضاء مجلس الوزراء في حكومة نتنياهو وما يقرب من نصف أعضاء الكنيست يعارضون الخطة، وفي الوقت نفسه نرى هذه المعارضة لا تستطيع عرقلة هذه الخطة والتأثير فيها، ومن الأرجح



أن تكون معارضة بعض الشخصيات داخل إسرائيل نوعاً من تقسيم الأدوار لتهديئة الفلسطينيين والعرب.

النقطة الثانية: أن هذه الطريقة، من وجهة نظر الكيان الصهيوني، تساعد على التقليل من تكلفة المشروع، وتزيد من احتمالية نجاحه، ومن ناحية أخرى إذا فشلت هذه الخطة فإنها ستضربُ بقسمٍ من الكيان فقط. وما يمكن أن يُقال بعد هذا الحديث، وكما يتّضح من الإجراءات التي اتّخذها هذا الكيان على مدى ٢٥ عاماً - منذ اتفاقية أسلو - هو أنه كان لدى الكيان الصهيوني مخطط محدد لتهويد فلسطين بالكامل، وقد تابع هذا المخطط بنفس طویل؛ فكانت الحفريات تحت المسجد الأقصى للاستيلاء على مسجد الخليل، وفرض قيودٍ مختلفة على المصلين المسلمين في القدس، تمهيداً لنقل العاصمة إلى القدس الشرقية بناءً على ما أقرّه الكنيست في ٢٣ كانون الأول من العام ٢٠١٤ م، ولكن ما يحزُّ في النفس ويدهي القلب هو ردّة فعل العرب والمسلمين التي كانت مخجلةً ودون المستوى المطلوب. لقد كيّف الكيانُ المحتل الرأي العام الإسلامي وإرادة الحكومات الإسلامية وفقاً لمشروعه المحدّد، ولو استمرَّ هذا التكييف مع إدارة الحكومات الإسلامية - لاسامح الله - فإنه سيشكّل خطراً على القبلة



الأولى للمسلمين والدول الإسلاميّة بشكلٍ عام. ولهذا يمكن القول إنّهُ ليس وصول دونالد ترامب إلى السلطة في الولايات المتحدة كان هو العامل الوحيد الذي أعطى الصهاينة ثقةً كبيرة لتوسيع عدوانهم، بل قبل هذا كان وصولُ أشخاصٍ مثل محمد بن زايد ومحمد بن سلمان في المنطقة العربيّة إلى دفّة الحكم قد شجّع الصهاينة على التوسّع في عدوانهم.

و الحقيقة أنّ الكنيست تبني شيئاً كان قد ضمن قبله عدم حصول ارتداداتٍ عكسيّة بسببه على نطاقٍ واسع بين الحكومات والشعوب الإسلاميّة.

٣- إنّ نتائج التهويد الكامل لفلسطين هو إخراج الفلسطينيين من أرضهم وديارهم، والجميع يعلم أنّ ما لا يقل عن خمسة ملايين فلسطيني من سكان ١٩٤٨ يعيشون الآن في منفى جماعي في البلدان المجاورة، وهذا العدد الإجمالي أكثر من اليهود الذين قد جيء بهم من مختلف بلدان العالم وأسكنوا في أراضي عام ١٩٤٨. أضف إلى ذلك أنّ ما يقارب ١,٥ مليون فلسطيني أغلبهم من المسلمين يعيشون في أراضي ١٩٤٨. وإذا قام الصهاينة بإخراج هؤلاء من ديارهم، فسيخلق ذلك أزمةً إقليميّة ودوليّة جديدة. وليس من المقرّر قيام حكومة الكيان



بهذا الأمر بصورةٍ مثيرة، وإنّما عندما تحين الفرص، كما رأينا ذلك في انتظار الصهاينة أربع سنواتٍ لإعادة صياغة التخطيط لـ (قانون دولة اليهود). وفي الواقع، يمكن القول إنّهُ بالموافقة على هذه الخطة، سيتم تنفيذ أنواع التحرّشات والمضايقات، لا سيّما في مجال التعليم والثقافة. وبعبارةٍ أُخرى، التئمّر والتضييق على الفلسطينيين العرب على أساس الهوية .

لقد كان محو جميع المعالم الأثريّة العربيّة والإسلاميّة من الأراضي الفلسطينية مصدر قلقٍ وإزعاج للعرب والمسلمين، وبعد هذا أصبح من المؤكّد أن نشهد المزيد من الهجمات على العرب المسلمين، كما سنرى تمييزاً عنصريّاً جديداً من قبل اليهود المهاجرين في تفاعلاتهم الاجتماعيّة مع الفلسطينيين.

إنّ الانتشار اليومي لرموز الصهيونيّة اليهوديّة ومعالمها من وجهة نظر مشرّعي (الدولة اليهودية)، يجعل الأمور أكثر تعقيداً وصعوبةً على المسلمين والشباب العرب خاصّة، وسيرغمهم ذلك على التمرّد ممّا يُعطي جيش الكيان الغاصب وأجهزة أمنه الذريعة لاعتقال المسلمين بشكلٍ جماعي، وزجّهم في السجون ومصادرة منازلهم وإبعادهم قسراً



عن ديارهم، حيثُ يتصوّر الصهاينة أنّ ممارسة ضغوطٍ جديدة على المسلمين ستجبرهم على ترك ديارهم قسراً.

٤- يرى الكيان الصهيوني أنّ مرور الوقت سيكون على حسابه، حسب تقييمه للوقت، فرحلات نتياهو غير المثمرة إلى أوروبا و روسيا خير دليل على أنّ الزمن لا يصبُّ في مصلحة اليهود.

ومن هذا المنطلق، قرّرت حكومة نتياهو الشريرة تجربة حظّها من خلال القيام بهذا الإجراء في داخل الكيان الصهيوني، بيد أنّ الاوربيّين أنفسهم لديهم تحفظات بخصوص هذا الإجراء.

إنّ معارضة أغلب الدول الأوروبيّة للتهويد الكامل لفلسطين يعود إلى عوامل ثلاثة تسبّب أضراراً لهم، وهي كما يلي: الأوّل يتمثّل بالأضرار التي ستنتج عن هجرة عربيّة جديدة إلى أوروبا. والثاني هو الضرر الذي سيلحقهم يكمن في تعزيز مكانة اليهود الذين يعيشون في أوروبا. والثالث هو الضرر سينتج من قيام الجمهوريّة الإسلاميّة ومعها جهة المقاومة بإدارة الأزمة الإسرائيليّة الفلسطينيّة. وهذه أسباب جعلت الاوروبيين يعارضون قرار الكنيست، حيث أنّ ردّهم الصارم نسبياً، كان أسرع من ردود أفعال الدول الإسلاميّة، مع أنّ ردود الأفعال في العالم العربي على أعمال الصهاينة كانت لا بأس بها. ومع ذلك، يمكن



القول إنّ ما قام به الصهاينة، رغم البرمجة والتخطيط والحسابات الدقيقة، لم يُصمّم بمهارة خاصة.

٥- من سوء طالع الكيان الصهيوني أنّه يُظهر قوّته عندما لا تُؤخذ على محمل الجد. إنّ الكيان الغاصب فشل في مشروعه الإقليمي المتمثل في مواجهة عدوّ صامد هو الحكومة السورية، التي أصبحت الآن تمتلك قدرةً أكبر على تهديد كيان تل أبيب، كما أنّها تستطيع إلحاق الضرر به مستقبلاً. وهذا في زمنٍ أخفق الكيان الصهيوني في مشروع احتواء إيران في سوريا، وفي زمنٍ اضطرّ فيه الكيان إلى عدم الردّ على الهجوم الذي نفّذته المقاومة على مرتفعات الجولان الحسّاسة في أواخر يونيو من العام الماضي. وأخيراً، فشله الذريع في تفعيل القدرات العسكريّة الأميركيّة والروسيّة المتواجدة في المنطقة لصالحه .

إنّ ذلك القرار، وبدلاً من أن يقوّي موقف الكيان الصهيوني، أعطى الذريعة اللازمة لتفعيل جبهةٍ عربيّةٍ إسلاميّة، مع تركيزٍ أكثر على القضية الفلسطينية في وجه هذا الكيان الغاصب، وتهميشٍ لدور حكام السعودية والإمارات ومصر في العالم العربي.

٦- اليوم هو الوقت المناسب لنا للتحرك أكثر فأكثر، لا سيّما في المجال الدبلوماسي. ومن الضروري تفعيل سفاراتنا و سفرائنا بشكلٍ



عام، وبعثاتنا الدبلوماسية بشكلٍ خاص، في مختلف دول العالم، إضافةً إلى إرسال وفودٍ من قبل وزارات الخارجية إلى مختلف الدول العربية والإسلامية وحتى الدول غير الإسلامية، لتعريف التحركات الخبيثة للكيان الصهيوني، لتمهيد الأرضية لإيجاد جهةٍ حول المحور الفلسطيني.

إنَّ التركيز على القضية الفلسطينية يحكي عن التأكيد على ضرورة وحدة الأمة الإسلامية؛ وهل هناك من يشكُّ في أنَّ المصالح الكبرى لجميع الدول الإسلامية، لاسيَّما الدول الصديقة في تحرير فلسطين، تتحقَّق بلمّ شمل المسلمين. لذلك لا يجوز التلكؤ، ولا ينبغي تفويت الفرص المتأتية، إثر هذه المؤامرة، نتيجة الكسل والتقاعد، أو تأثراً بتحليلات المضلّلة، وفقدان أهم رأس مالٍ للمسلمين-وهو القدس الشريف- وعرضه للبيع بالمزاد العلني .